

## أسلوب الشكوى

## التمييز في الإسكان



على كل فرد إلترام بالتقيد بالقانون .. وحق في الحصول على تعويض عن المخالفات المزعومة التي قد تحدث للقانون . ويتعين تقديم شكوى الإسكان خلال سنة واحدة من تاريخ حصول الضرر المزعوم . وتجري التحقيقات للتحقق مما إذا كان هناك سببا معقولا للإعتقاد بأن إنتهاكا قد حدث للقانون وكذا لإتخاذ الخطوات لتصحيح الممارسات أو السياسات المميزة . وللحصول على معلومات إضافية بخصوص عملية الشكوى ، يرجى زيارة موقعنا على الإنترنت أو الإتصال بمكتبنا.

## لجنة حقوق الإنسان بولاية واشنطن

المركز الرئيسي – أولمبيا

711 South Capitol Way, Suite 402  
P.O. Box 42490  
Olympia, Washington 98504-2490  
360-753-6770

سبوكن

Rock Pointe Plaza III  
1330 North Washington Street, Suite 2460  
Spokane, Washington 99201  
509-568-3196

إيفريت

729 100th Street SE  
Everett, WA 98208

فانكوفر

312 SE Stonemill Dr., Bldg 120  
Vancouver, WA 98684

ياكيميا

15 West Yakima Ave., Ste 100  
Yakima, WA 98902

شرق ويناتشي

519 Grant Rd  
East Wenatchee, WA 98802

WEBSITE: [www.hum.wa.gov](http://www.hum.wa.gov)

TOLL FREE: 1-800-233-3247

TTY: 1-800-300-7525

## لجنة حقوق الإنسان بولاية واشنطن

تأسست في عام 1949 بواسطة مشرع ولاية واشنطن ، وتنظم لجنة حقوق الإنسان بولاية واشنطن وتنفذ قانون ولاية واشنطن المناهض للتمييز ، الفصل RCW 49.60 (كود واشنطن المعدل)

إن المهمة التي تطلع بها لجنة حقوق الإنسان بولاية واشنطن هي منع والقضاء على التمييز من خلال التطبيق العادل للقانون ، والإستخدام الكفء للموارد ، وإقامة شراكات منتجة داخل المجتمع

يرجى إبلاغنا إذا ما كنت تحتاج إلى مترجم أو إلى إقامة معقولة . إن المقابل المادي لترجمة هذا المنشور قد قدمتها وزارة الإسكان والتطوير الحضاري الأمريكية

لقد تأسست في عام 1949 بواسطة مشرع ولاية واشنطن ، إن لجنة حقوق الإنسان بولاية واشنطن مسنولة عن تنظيم وتطبيق قانون ولاية واشنطن المناهض للتمييز (WALD) ، الفصل رقم 49.60 من كود واشنطن المعدل (RCW)



تعمل الوكالة على منع والقضاء على التمييز من خلال التحقق من الشكاوى، وإيجاد حلول بديلة للخلافات ، والتعليم ، والتدريب وأنشطة التوعية.

**إن ممارسات التمييز على الأساس الطبقي المتمتع بالحماية غير قانونية في مجال الإسكان / المعاملات العقارية**

**وتتضمن الطبقات المتمتع بالحماية في الإسكان :**

العنصر  
اللون  
الموطن الأصلي  
الملة  
الجنس  
التوجه الجنسي / هوية النوع  
الحالة العسكرية  
الإعاقة  
الحالة الزوجية  
الحالة الأسرية (الأسر التي بها أطفال عمرهم أقل من 18 سنة ، أو تنتظر طفلاً)

كما أنه غير قانوني أن تتم المعادة ضد أي فرد يتقدم أو يشترك في تقديم شكوى ضد التمييز في الإسكان .



**ماهو التمييز في الإسكان ؟**

إن قانون واشنطن ضد التمييز في الإسكان يحمي الأفراد ضد أعمال الإسكان السلبية التي تحدث بسبب كونهم طبقة محمية .

**عند بيع أو تأجير المساكن: لا يستطيع أي فرد أن يقوم بعمل من الأعمال الآتية المبنية على الطبقة المحمية:**

- يرفض الإرتباط في معاملة عقارية
- يرفض التباحث بشأن السكن
- وضع بنود ، أو شروط ، أو مزايا لبيع أو تأجير منزل

- وضع بنود ، أو شروط ، أو مزايا لبيع أو تأجير منزل
- تقديم خدمات أو تسهيلات إسكان مختلفة
- ينكر كذبا أن السكن متاح للفحص أو البيع ، أو التأجير
- يعمل على إظهار أن السكن غير متاح أو ينكر وجوده
- بغرض الربح ، يقنع الملاك بالبيع أو بالتأجير
- الإعلان أو تقديم أي إقرار من شأنه إظهار تحديد أو ميزة مبنية على كونه طبقة محمية
- رفض دخول أي شخص أو عضويته في تسهيل أو خدمة تتعلق ببيع أو تأجير مسكن
- وضع بنود ، أو شروط ، أو مزايا مختلفة خلال عملية التفاوض ، أو التنفيذ ، أو التمويل لمعاملة عقارية
- إذا كنت أنت أو أي شخص يسكن معك معاقا ، فإن هناك أوجه حماية إضافية . فيكون على موفر السكن لك ألا:
- يرفض السماح بإجراء تعديلات معقولة للمسكن أو المساحة العامة ، علي حسابكم ، إذا كان ذلك ضروريا للشخص ذو الإعاقة لاستعمال المسكن . وفي حالة التأجير ، فيكون على المالك ، إذا ما كان ذلك معقولا فعله ، إعطاء شرط بالسماح بالتعديل في عقد الإيجار مع إلزام المستأجر بإعادة الوضع الداخلي للمسكن لما كان عليه من قبل .
- يرفض إجراء إقامة معقولة من حيث القواعد ، أو السياسات ، أو الممارسات ، أو الخدمات عندما تكون هذه الإقامة ضرورية لإحتواء شخص معاق تيسر له فرصة إقامة تعادل الإقامة التي يمكن الإستمتاع فيها بالسكن

هذا بالإضافة ، إلى أنه غير قانوني مضايقة ، أو معاكسة ، أو التدخل مع أي فرد يمارس حقوق السكن العادية أو يساعد الآخرين الذين يمارسون هذا الحق



**التطبيق العادل للقانون**

إن لجنة حقوق الإنسان بولاية واشنطن محايدة ، وباحثة عن الحقيقة ووكالة مطبقة للقانون ، وهي لاتعمل كمدافع عن أي طرف خلال عملية التحقيق ، ولكنها تدافع عن القانون وذلك لمصلحة المنع والقضاء على التمييز ..